بعد جعل الرقاع في حجره مثلا وتعبيرها بيذلك اولي من قوله ثم يخرج
من لم يحضرها رقعة اما علي الجزء الاول ان كتب الاسما فيعطي
من خرج اسمه او علي اسم زيد مثلا ان كتب الاجزا فيعطي
ذلك الجزء بفعل كذلك في الرقعة الثانية فيخرجها علي الجزء
الثاني او علي اسم عمرو وتبقي الثالثة للباقي ان كانت
ثلاثا وتعين من يبدا به من الشركا والاجزا منوط بنظر الامام
القاسم فان اختلفت اي الانصبا كنصف وثلث وسدس
في ارض او نحوها اجزا ما يقسم علي اقلها وهو في المثال السدس
فيكون ستة اجزا وافرع كما مر ويجتنب اذا كتبت الاجزا
تفريق حصة واحد بان لا يعد انصاحب السدس لانه اذا ابدا به
ح ربما خرج له الجزء الثاني او الخامس فيفرق ملك منه النصف
او الثلث فيبعد اجنه له النصف مثلا فان خرج علي اسمه الجزء
الاول او الثاني اعطيهما والثالث ويثني بمن له الثلث فان
خرج علي اسمه الجزء الرابع اعطيه والخامس وتبقي السادس
لمن له السدس والاولي كتابة الاسما في ثلاث رقاع اوست
والاخراج علي الاجزا لانه لا يحتاج فيها الي اجتناب ما ذكر الثاني
القسمة بالتعديل بان تعدل السهام بالقيمة كارض تختلف
قيمة اجزايها لنحو قوة انبات او قرب ماء ويختلف جنس مافيها
كبستان بعضه نخل وبعضه عنب فاذا كانت لاثنين نصفين
وقيمة ثلثها المشتمل علي ما ذكر كقيمة ثلثيها الخاليين عن ذلك
جعل الثلث سهما والثلثان سهما وافرع كما مر ويجبر الممتنع

عليها

عليها اي علي قسمة التعديل الحاقا للمتساويين فيها في القيمة بالمتساويين
في الاجزا فيها اي في الارض المذكورة نعم ان امكن قسمة
الجيد وحده والردي وحده لم يجبر عليها فيها كما رضيت بملك قسمة
كل منهما بالاجزا فلا يجبر علي التعديل قسمة التعديل كما يجتنب الشقاص
وجزم به جمع منهم الماوردي والروياني ويجبر عليها في منقولات
نوع لم تختلف منقوماته كعبيد وثياب من نوع ان زالت الشركة
بالقسمة تماسيا في كثلاثة اعبد زنجية متساوية القيمة بين
ثلاثة وكثلاثة اعبد كذلك بين اثنين قيمة احدهم كقيمة
الاخرين لقلة اختلاف الاغراض فيها بخلاف منقولات نوع اختلف
كضانيتين شامية ومصرية ومنقولات انواع كعبيد تركي
وهندي وثوبي وثياب ابريسم وكتان وقطن او لم تزل
الشركة كعبدين قيمة ثلثي احدهما تعدل قيمة ثلثه مع الاخر
فلا اجبار فيها لشدة اختلاف الاغراض فيها ولعدم زوال الشركة
فيها بالكلية في الاخيرة وتعبير بمنقولات نوع اعم من تعبيره بعبيد
وثياب من نوع ويجبر علي قسمة التعديل في نحو دكاكين صغار
متلاصقة بها للحاجة لجلاف نحو الدكاكين الكبار والصغار غير الموصوفة
بما ذكر فلا اجبار فيها وان تلاصقت الكبار واستوت قيمتها لشدة
اختلاف الاغراض باختلاف المحال والابنية كالجنسين ومعلوم
مر مما انه لو علمت قسمة الكبار غير اجبر الممتنع وذكر حكم الدكاكين
الصغار من زيادتي بل كلام الاصل يقتضي انه لا اجبار فيها لا تقييد

Copyright © King Saud University